عدم الإستقرار السّياسي، الإنفلات الأمني، التّمويل وممارسات السّوق : أهمّ عراقيل مناخ الأعمال في تونس

نتائج المسح السنوي لمناخ الأعمال وتنافسية المؤسّسات لسنة 2014

مرّت 4 سنوات على الثّورة ومازال الإستثمار معطّلا والمواطن يترقّب تحسّنا للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية. إنّ القيام بالإصلاحات الضّرورية التي من شأنها الدّفع بالاستثمار، وخصوصا على مستوى تحسين مناخ الأعمال وملاءمة قوانين المنافسة ودعم الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، ظلّت هي الأخرى متأخّرة إلى الآن، إذ أنّ المستثمرين الذين يجابهون حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي وإجراءات إدارية بطيئة ومعقّدة وحوكمة سيّئة ونقائص في البنية التّحتية واللّوجستية يجدون أنفسهم دائما في حالة ترقّب وانتظار.

تبعا لهذا، يعتبر تحسين مناخ الأعمال أبرز عنصر لتحفيز الإستثمار والدّفع بالنّشاط الإقتصادي للبلاد على أن لا يبقى الشّغل الشّاغل للحكومة وحدها بل كذلك للمستثمرين الذين عليهم المساهمة في ذلك من خلال تقديرهم لمسؤوليتهم المجتمعية. وحتى نصل إلى هذا المبتغى، علينا تحديد أهمّ العوائق على مستوى الإطار القانوني والمؤسّساتي.في هذا الإطار، قام المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بإعداد تقييم لمناخ الأعمال وتنافسية المؤسّسة في تونس من خلال مسح توجّه به إلى عيّنة من المؤسّسات الخاصّة خلال الفترة الممتدة بين 15سبتمبر و30 أكتوبر 2014.

تقديم وأهداف المسح :

للمسح ثلاثة أهداف :

- تقييم مناخ الأعمال وذلك بهدف تحديد أهم العراقيل التي تعترض المؤسسة وتحول دون قيامها بأنشطتها على أحسن وجه.
- تثمين الخطط والإستراتيجيات المعتمدة من طرف المؤسّسات لمجابهة اشتداد المزاحمة وتحسين تنافسيتها.
- الحصول على توقّعات رؤساء المؤسّسات فيما يتعلّق بتطور النشاط والاستثمار والتشغيل.

من خلال هذه الوثيقة سيتمّ تسليط الضّوء على الهدف الأول وذلك بالإجابة على السّؤال التالي : ما هي انطباعات أصحاب المؤسّسات حول مناخ الأعمال في تونس؟

يرتكز تقييم مناخ الأعمال على آراء أصحاب المؤسّسات حول الإطار القانوني والمؤسّساتي الذي ينشطون فيه والمتعلّق بالميادين التّالية : البنية التّحتية، الإطار الإقتصادي والقانوني، التّمويل البنكي، الجباية والأعباء الاجتماعية، الإنفلات الأمني، الموارد البشرية، الإجراءات الإدارية والنّظام القضائي، الفساد وعدم الإستقرار السّياسي الذي تمّ إدماجه لأوّل مرّة سنة 2014.

وحتى يتمّ الأخذ بكل الإنطباعات حول هذه الميادين، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يتمّ احتساب مؤشّر تأليفي أعدّ لهذا الغرض منذ سنة 2007. ويتراوح هذا المؤشّر بين درجتي 0 و 1 حيث كلّما اقترب من 1 كلّما اعتبر مناخ الأعمال ملائما.

إنّ متابعة هذا المؤشّر على المستوى الزّمني يسمح لنا بمعرفة إذا كان هناك تحسّن من عدمه على مستوى مناخ الأعمال.

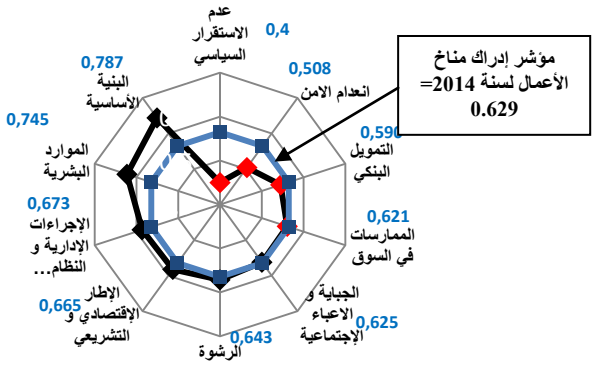

عدم الإستقرار السّياسي هو أكثر العوامل المؤثّرة سلبا على مناخ الأعمال سنة 2014

يعتبر عامل "عدم الاستقرار السّياسي" الذي تمّ إدماجه لأوّل مرّة في المسح من بين الثّلاث عراقيل الأكثر حدّة.

نسبة المؤسّسات التي تعتبر عدم الاستقرار السّياسي عائقا

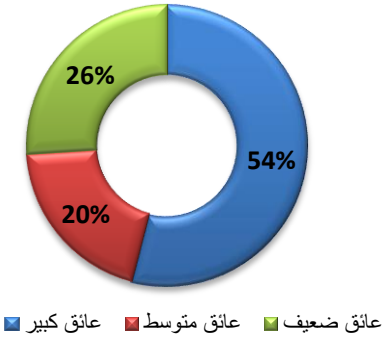

أسباب عزوف أصحاب المؤسّسات عن الاستثمار خلال سنة 2014

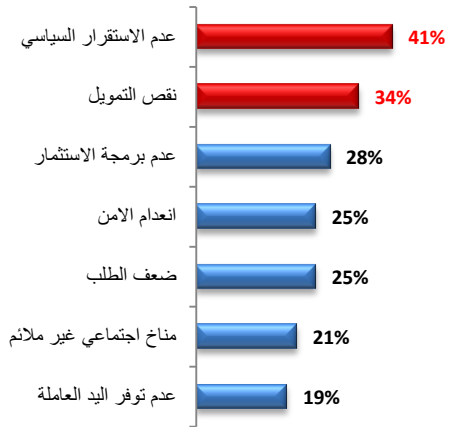

ومن المتعارف عليه بصورة واسعة أنّ عدم الاستقرار السّياسي من شأنه أن ينفّر المستثمرين ويحول دون تحقيق الدّولة لنماء اقتصادي مستقرّ ودون تحسين مستوى العيش لسكّانها، ممّا ينتج عنه مزيد من الاحتقان والغضب تجاه النّظام القائم ويؤدّي، بالتّالي إلى حالة أعمق من عدم الاستقرار السّياسي وهو ما يشكّل عائقا أمام المجهودات المبذولة لدفع التّنمية الإقتصادية والتّقليص من نسبة الفقر.

وفي هذا الإطار، صرّحت 41 % من المؤسّسات التي لم تستثمر سنة 2014 أن السّبب الرّئيسي لهذا العزوف يعود إلى عدم الاستقرار السّياسي

عدم الإستقرار الأمني سبب تعليق النشاط بالنسبة لـ 6.5% من المؤسّسات

بالرّغم من التّراجع الذي سجّلته نسبة المؤسسات التي تعتبر هذا العامل عائقا (40% مقابل 44% سنة 2013) فإنّه لا يزال يصنّف حسب أصحاب المؤسّسات ضمن الثّلاث عراقيل الأكثر حدّة وتسبّب في توقّف كلّي للنّشاط خلال السّداسية الأولى من سنة 2014 بالنّسبة لـ 6.5% من المؤسّسات (مقابل 7% طيلة نفس الفترة من سنة 2013).

المؤسّسات التي اضطرّت إلى تعليق نشاطها حسب القطاع

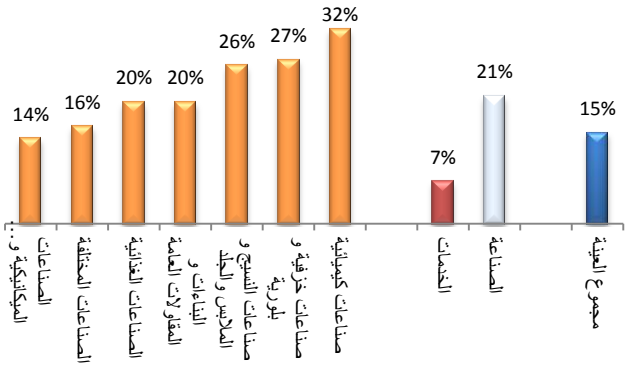

التّمويل : عائق هيكلي متواصل

تفاقمت حاجة المؤسّسات للتّمويل في سنة 2014، ولاسيّما لتمويل المصاريف الجارية (42% مقابل 38% لتمويل الاستثمارات)، وهو ما يؤشّر إلى صعوبة الوضعية المالية لهذه المؤسّسات. كما أظهرت دراسة تركيبة التّمويل للمؤسّسة أنّ التّمويل البنكي مازال يمثّل أهمّ مورد للتّمويل (من خارج المؤسسة) مع أنّه يعتبر بمثابة أحد أهمّ العوائق.

رؤية متقاطعة بين البنوك والمؤسّسات

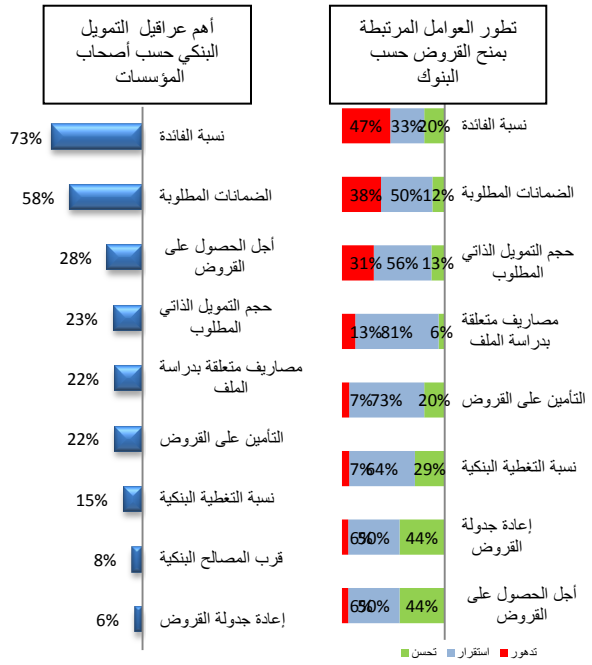

أفرزت البحوث القائمة على أساس رؤية متقاطعة بين البنوك والمؤسّسات تطابقا بين إجابات البنوك وإجابات المؤسّسات على مستوى عناصر عدّة مثل نسبة الفائدة والضّمانات المطلوبة والتّمويل الذّاتي المفروض. هذه العوائق تواصلت وازدادت حدّتها حسب إجابات أصحاب المؤسّسات والبنوك على حدّ السواء. كما أنّ المجهودات المبذولة من طرف البنوك قصد التّقصير في آجال صرف القروض لم ترتق إلى تطلّعات المؤسّسات.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلّق بتوفير الضّمانات، فقد ازدادت متطلّبات البنوك وهو ما من شأنه أن يعقّد من وضعية المؤسّسات الرّاغبة في الحصول على قرض، خاصّة وأنّ الشّركة التّونسية للضّمان SOTUGAR، ورغم ما تقوم به في سبيل تيسير حصول المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة على التّمويلات من خلال تقاسم المخاطر مع مؤسّسات التّمويل فإنها تظلّ غير معروفة من قبل أغلب المؤسّسات.

ويعتبر تباين المعلومات حول المؤسّسات الراغبة في الحصول على قروض السّبب الرّئيسي وراء تزايد قيمة الضّمانات المطلوبة من البنوك. ولتجاوز هذا الأشكال فإنّ إحداث سجلّ مركزي للرّهن العقاري يكون من أولوياته تسهيل إجراءات تقديم الضّمانات وإحداث مكاتب خاصّة للقروض من أوكد مهامّها توفير كل المعطيات الضّرورية حول أكبر عدد ممكن من المقترضين المفترضين، سيكون له فوائد على مستويات عدّة، وهو ما يشير إليه تقرير البنك الدّولي حول ممارسة أنشطة الأعمال حيث أنّ الدّول الأحسن ترتيبا في مجال النّفاذ إلى القروض هي تلك التي تتوفّر على سجلّ مركزي للرّهن العقاري وعلى مكاتب خاصة للقروض.

الممارسات في السّوق : عائق أكثر حدة مقارنة بسنة 2013

ما من شكّ في أن وجود بعض الممارسات في السّوق على غرار المنافسة غير الشّريفة والممارسات المخلّة بالمنافسة من شأنه أن يحدّ من تنافسية المؤسّسات التي تحترم القوانين المنظّمة للمنافسة في السّوق. وبالرّغم من إحداث مجلس المنافسة، فإنّ هذه الممارسات ازدادت تفاقما بعد الثّورة.

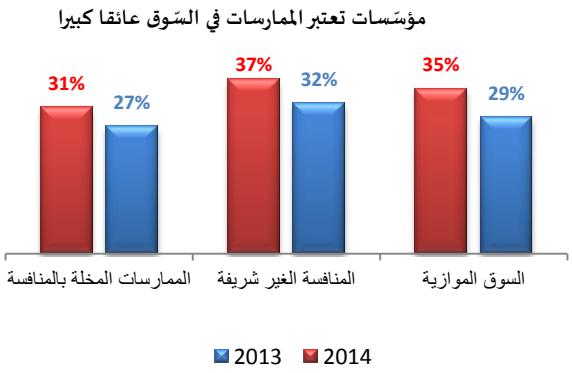

هذه الوضعية زادت في صعوبة مهمّة المؤسّسات التي تنشط في كنف الشّفافية والسّاعية لتحسين قدرتها التّنافسية خاصة في ظلّ صعوبة الظّرف الاقتصادي الحالي.

الفساد : قيمة الرّشاوى المدفوعة تقدّر بـ 1.1% من رقم المعاملات

غالبا ما يقدّم "الفساد" في القطاع المؤسّساتي على أنّه نتيجة لضعف المؤسّسات العمومية ولسوء الحوكمة داخلها. ويمثّل الفساد أحد أهمّ العوامل المؤثّرة على مردودية ونجاعة الاستثمارات العمومية كما أنّه يشكّل عائقا أمام تحفيز الاستثمار الخاص.

إنّ مقاومة هذه الظّاهرة يمثّل النّقطة الأهمّ من بين متطلّبات الحوكمة الرّشيدة وتحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الشّأن، صرّحت نسبة 42% من المؤسّسات المستجوبة بأنّ الفساد ازداد حدّة مقارنة بسنة 2013، بينما أبدت نسبة 44% منها أنّه بقي على حاله.

وتفيد نتائج المسح أنّ ظاهرة الفساد متفشّية في عديد القطاعات العمومية وخاصة منها في جهاز الدّيوانة، حسب تصريحات أصحاب المؤسّسات المستجوبة.

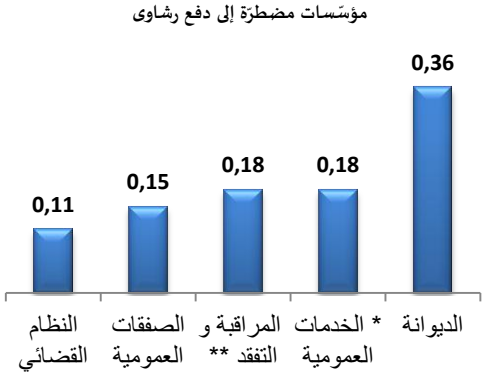

ويترتّب عن الفساد تكلفة إضافية بالنّسبة للمؤسّسات التي تضطرّ الى تقديم رشاوى أو هدايا من أجل الحصول على خدمة عمومية أو تقليص آجال الحصول عليها، ويصعب عادة احتساب هذه التكلفة نظرا للبعد الأخلاقي لعملية الرّشوة. وفي هذا السياق،تفيد النتائج بالنّسبة للمؤسّسات التي قبلت الإجابة على هذا السّؤال، أنّ قيمة الرّشاوى المدفوعة تقدّر بما معدّله 1.1% من رقم معاملاتها.

الجباية والأعباء الاجتماعية : تحسّن نسبي في الانطباعات

لطالما مثّل النّظام الجبائي في تونس عائقا على عدّة مستويات، حيث أشارت جلّ الدّراسات في هذا المجال إلى كونه لا يرتقي إلى الرّكائز الأربعة للمثالية وهي النّجاعة والعدالة والشّفافية والشّمولية. كما أنّه لم يساهم في إرساء الحوكمة الرّشيدة وهو ما أدّى إلى انعدام الثّقة بين السّلطة من جهة والمساهمين من جهة أخرى وزاد في ظاهرة التهرّب الضّريبي.

ومع ذلك، يبدو أنّ ما جاء في قانون المالية لسنة 2014 ساهم نسبيا في تحسّن انطباعات أصحاب المؤسّسات حيث تظهر نتائج المسح الخاصّ بسنة 2014 انخفاضا في نسبة المؤسّسات التي تعتبر الجباية عائقا يحول دون تطوّر نشاطها مقارنة بمسح سنة 2013.

وتقتضي عملية الإصلاح الجبائي التّركيز أساسا على تبسيط الإجراءات والتصدّي لظاهرة التهرّب الضّريبي وتوسيع قاعدة احتساب الأداء على الشّركات وترشيد الحوافز الضّريبية وتعزيز الشّفافية والحياد الضّريبي، بالإضافة إلى التّقليص في مجال تنفيذ العقوبات الضّريبية الجزائية... وهو ما من شأنه أن يعزّز الشّعور بالعدالة الجبائية.

الإجراءات الإدارية والدّيوانية

لم يشهد تقييم أصحاب المؤسّسات على مستوى الإجراءات الإدارية تحسّنا مقارنة بسنة 2013، حيث صرّحت نسبة هامّة منهم بأنّهم مجبرون على القيام بدفوعات غير قانونية من أجل تسريع الحصول على خدمة عمومية. ومن خلال الأجوبة المقدّمة، نستنتج أن آجال تقديم بعض الخدمات العمومية مازالت طويلة وتحدّ بصورة أو بأخرى من حسن تسيير الأعمال. وقد مكّنتنا تصريحات أصحاب المؤسّسات المستجوبة خلال مسح سنة 2014 من احتساب المدّة المستغرقة بين زمن وصول المنتوج إلى نقطة العبور إلى التراب التونسي والانتهاء من القيام بالإجراءات الدّيوانية، ويقدّر معدّل هذه المدّة بـ 14.5 يوم.

معدّل المدّة المستغرقة بين زمن وصول المنتوج إلى نقطة العبور إلى التراب التونسي والإنتهاء من القيام بالإجراءات الدّيوانية

وتجدر الإشارة إلى أن طول الآجال وتشعّب الإجراءات تمثّل دائما مدخلا لظاهرة الفساد.

الموارد البشرية : 20.5 يوم غياب لكل عامل في السّنة الواحدة ونقص في الرّبح بـ3.31% من رقم المعاملات

يمثّل العنصر البشري دائما نقطة قوّة بالنّسبة لتونس، غير أنّ ذلك لم يمنع أصحاب المؤسّسات من التّعبير عن بعض النّقائص في هذا الشّأن. فالعراقيل المرتبطة بالتّكوين والاختصاص تبرز من خلال ما تتعرّض له المؤسّسة من صعوبة عند البحث عن الاختصاص المطلوب والمناسب خاصّة وأن 27% من المؤسّسات صرّحت بأنّ لديها وظائف شاغرة نتيجة عدم توفّر الاختصاص المنشود في سوق الشغل سواء كان ذلك بالنّسبة لليد العاملة المختصّة أو بالنّسبة لأصحاب الشّهائد العليا.

في هذا الإطار، يجب التّنبيه إلى الرّفع من مستوى الاختصاص حتّى نتمكّن من تلبية حاجيات المؤسّسات.

نسبة المؤسّسات التي لديها وظائف شاغرة في 2014

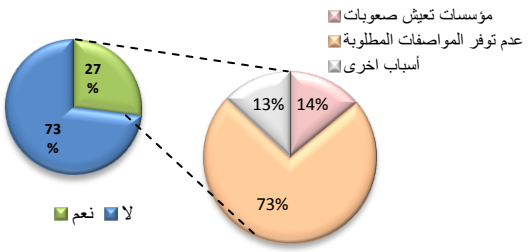

من ناحية أخرى، نسجّل أنّ النّسيج الاقتصادي أصبح، بعد الثورة، متعرّضا أكثر من ذي قبل، لضغوطات اجتماعية واحتجاجات وإضرابات وهو ما من شأنه أن يغذّي ظاهرة التّغيب عن العمل. هذه الظّاهرة الدّالة عادة على وضع اجتماعي غير مريح، حظيت بمتابعة خاصة من خلال مسح سنة 2014، حيث مكّنت البيانات من احتساب نسبة التّغيب في المؤسّسات الخاصّة لنجد أنها في حدود 6.66% أي ما يعادل 20.5 يوم غياب للعامل الواحد خلال سنة 2013.

نسبة التّغيب حسب القطاع

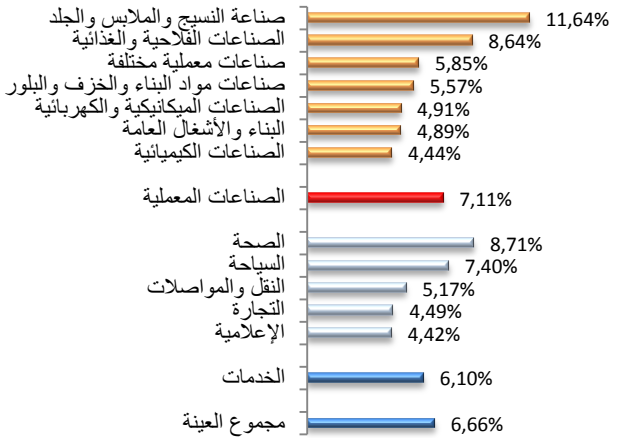

وتسبّب ظاهرة التّغيب في المؤسّسة نقصا في الأرباح يقدر بـ3.31% من رقم المعاملات لسنة 2013.

نقص في الأرباح ناجم عن ظاهرة التغيب (النسبة من رقم المعاملات)

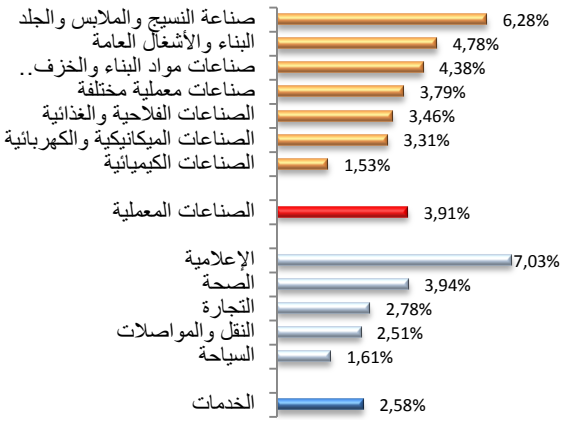

باستثناء النقل كل الميادين الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية تحظى بانطباعات جيدة

أظهر تحليل مؤشر الإدراك المتعلق بالبنية التحتية نتائجا مرضية في مجملها وهو ما يعكس مدى المجهودات المبذولة حتى الآن من طرف السّلط العمومية لتحسين البنية التحتية وتطويرها. إلا أن نتائج المسوحات أظهرت وجود بعض النقائص خاصة في مجال البنية التحتية للنقل.

نسبة المؤسّسات التي تعتبر البنية التحتية للنقل عائقا هاما

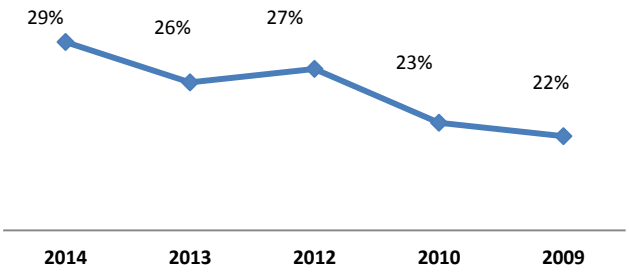

و تختلف حدّة هذا العائق من جهة إلى أخرى.

نسبة المؤسّسات التي تعتبر البنية التحتية للنّقل عائقا هاما (حسب الجهة)

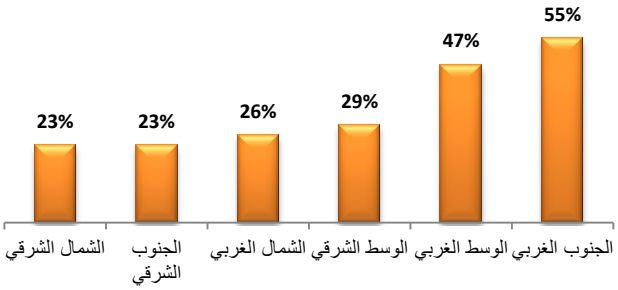

يعتبر أصحاب المؤسّسات المستجوبة أن تحسين البنية التّحتية للنّقل، إلى جانب تطوير المصالح الإدارية وهياكل الدّعم في الجهات الدّاخلية عبر تعزيز اللّامركزية، يجب أن يكون من أولويّات الحكومة في المرحلة القادمة، لأنّ سهولة الوصول إلى المناطق الصّناعية والموانئ والمطارات من شأنه أن يشجّع على الإستثمار في الجهات.

معايير اختيار جهة انتصاب المشاريع المزمع إنجازها حسب آراء أصحاب المؤسّسات

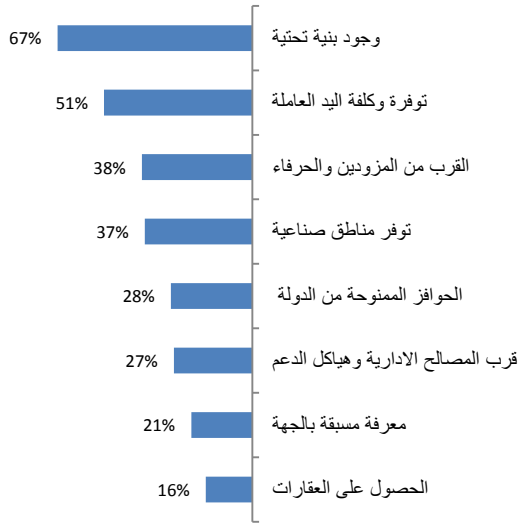

منبر المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية عـ 04 ـدد - أفريل 2015

نتائج المسح السّنوي لمناخ الأعمال وتنافسية المؤسّسات لسنة 2014

الإدارة المركزية للقدرة التنافسية
competitivite@itceq.tn

مدير النشرية :
حبيب زيتونة

المسؤول :
عفاة بن عرفة

التوزيع :
إدارة التوثيق والتكوين والتعاون
email : diffusion@itceq.tn

التحرير :
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
27، نهج لبنان 1002 – تونس البلفدير
email : tribune@itceq.tn

يخضع إصدار هذه النشرية لمسؤولية الإدارة العامة للمعهد.
كلّ الآراء التي تضمّنتها هي آراء المؤلفين

الهاتف : (+216) 71 802 044
الفاكس : (+216) 71 787 034
الموقع : www.itceq.tn
البريد الالكتروني : contact@itceq.tn